IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1262
17 كانون الأول/ديسمبر 2024

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الوكالة

1- في 22 تشــرين الثاني/نوفمبر 2024، تلقَّت الأمانة مذكرة شــفوية، مشــفوعة بملحق، من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الوكالة.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيَّه المذكرة الشفوية وملحقها لتطَّلع عليهما جميع الدول الأعضاء.

سفارة جمهورية فنزويلا البوليفارية في النمسا

البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة، فيينا

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا أطيب تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموقرة ويشـــرفها أن ترســـل مرفقا طيه البيان الذي أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن البند 8 من جدول الأعمال المعنون: "استعادة المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الوكالة"، خلال اجتماع مجلس المحافظين الذي عُقد في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2024 وتطلب نشـــر نص البيان كنشـــرة إعلامية (INFCIRC) وتعميمه على الدول الأعضاء.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا هذه الفرصـــة لتعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية الموقرة عن أسمى آيات تقديرها.

[التوقيع]

[الختم]

فيينا، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

أمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

بيان صادر عن جمهورية فنزويلا البوليفارية

مجلس المحافظين

20-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 8: "استعادة المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الوكالة"

شكراً لكم سيدي الرئيس،

يعرب وفد بلدي عن تقديره للجهود التي بذلتها جميع البلدان التي قادت المناقشات بشأن موضوع استعادة المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الوكالة لأكثر من 25 عاماً، سعياً إلى إيجاد حل دائم فيما يتعلق بنظام المشاركة المعتمد حاليا في الوكالة، الذي لا يزال غير متوازن وغير عادل، ويتعارض مع أهداف ومبادئ المساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الراهن، نجد أنفسنا أمام اقتراحات بشأن حلول انتقالية لا تعالج القضية الأساسية، بل يمكن علاوة على ذلك أن ترسي سابقة إجرائية خطيرة فيما يتعلق بالنظام الداخلي.

وكذلك، يرى وفد بلدنا أنه من الضروري أن تكون جميع المعلومات الإجرائية المتعلقة بالقضية الأساسية، بما في ذلك عمليات تقديم طلبات المشاركة في المجموعات الإقليمية و/أو قبولها و/أو رفضها، معلومات شفافة.

سيدي الرئيس،

إننا نتفهَّم ونؤيِّد حجج البلدان التي تناضل من أجل حقها المشروع في المشاركة على أساس المساواة في السيادة — ونحن على استعداد لمواصلة العمل معها — إلا أنه من المخالف بشكل كبير لمبادئ الأمم المتحدة، ومن المؤسف جداً بالنسبة لقضية تلك البلدان، أن نرى عضواً أبدى عدم احترام تام للمعايير الدولية يجري الترويج، داخل المجموعة التي تُسمى "البلدان التي لا تُحسب على منطقة معينة"، لمشاركته في أنشطة الوكالة.

فما هي مصلحة مجلس المحافظين في الترحيب بعضو مزَّق نسخة من ميثاق الأمم المتحدة في الجمعية العامة وأعلن ممثله الرئيسي (المطلوب حاليا من قبل العدالة الدولية) أنَّ الأمين العام السيد غوتيريش شخص غير مرغوب فيه، وهو العضو الذي تسبب في قتل عدد كبير من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وتحدى وهاجم علناً ومراراً وتكراراً منظومة الأمم المتحدة برمّتها ومبادئها وقيمها؟

لماذا ينبغي أن تكون الوكالة مكاناً يُرحب فيه بمثل هذا البلد؟ وما هو الغرض من ذلك؟

ففي الوقت الذي تواجه فيه بلدان أخرى قيوداً صارمة وتُفرَض عليها مراقبة صارمة، لا يزال هذا البلد غير خاضع للضمانات ولا يزال ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي.

إنَّ هذا العضو، باعتباره بلدا حائزا للقوى النووية، ليس طرفا في معاهدة عدم الانتشار. وهو يمثِّل تهديداً نووياً حقيقياً للمنطقة والعالم، لأنه البلد الوحيد الذي لا يمتثل لنظام الضمانات التابع للوكالة: إنه قوة نووية غير خاضعة للرقابة تنفِّذ بنشاط خطة إبادة جماعية ضد دولة فلسطين.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر، يساور فنزويلا القلق من أنَّ هذا التساهل — شكلاً ومضموناً — تجاه هذا العضو، في سياق نيته المزعومة المشاركةَ في مجلس محافظي الوكالة، يمكن أن يحيد بهذه المنظمة عن منظومة الأمم المتحدة العالمية التي ننتمي إليها.

ولذلك، تطلب فنزويلا من المدير العام، أن ينسِّق مع المكتب القانوني للأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، لإجراء تقييم قانوني محدَّد بشأن هذه الحالة بالذات وبشأن مشاركة هذا البلد في الوكالة.

سيدي الرئيس،

إنَّ فنزويلا تحث الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات تحترم لوائح الوكالة وميثاق الأمم المتحدة، دون الكيل بمكيالين.

ويرى وفد بلدي أن من المهم أن يتواصل استعراض هذه المسألة ومناقشتها في إطار فريق الأصدقاء الذي أنشئ لهذا الغرض، بموضوعية واحترام لمختلف الآراء التي قد تنشأ، وذلك سعياً إلى إيجاد حلول نهائية، لا انتقالية، تتماشى دائما مع القانون الدولي.

شكراً لكم، سيدي الرئيس.